العدول التداولي عما يقتضيه الظاهر من الحال
-وضعيات التخاطب أنموذجا-
(دراسة في نمطيّته ومقاصده في الخطاب القرآني)

أ/ د.عبد الخالق رشيد
جامعة أحمد بن بلة وهران1

الملخص

تتناول هذه المداخلة بالدراسة والتحليل بعض الجوانب المتعلّقة بما يعتري السياق المُنتج لوضعيات التخاطب (situations conversationnelles) من اختلالات مردُّها إلى عدول المخاطب عمّا يقتضيه الظاهر من الحال، منزّلا المخاطَب منزلة افتراضية يستنطقها من بعض العلامات التي تلوح له من موقف المتلقي من الخبر الذي ُيساق إليه. وهي الظاهرة التي أطلقت عليها مصطلح "العدول التداولي"، بحكم أنّ هذا المنحى الذي يتّخذه العدول، كظاهرة أسلوبية مميَّزة، يرتبط ارتباطا وثيقا بوضعيات التخاطب والمناحي التي يسلكها المتكلم في صياغة الأخبار وإيراد الحجج ومناقشة المواقف.

وقد وقع اختيارنا على القرآن الكريم كمدوّنة لتقصّي نمطية هذه الضرب من العدول ومقاصده وجمالياته، مستعينين في ذلك ببعض الأدوات الإجرائية المستمدّة من الدرس اللساني الحديث، لاسيما مقولة "شومسكي" حول الكفاءة اللغوية، ونظرية "م. ريفاتير" ذات المنزع البنيوي في تحليل الظاهرة الأسلوبية.

كما استندنا في مناقشة الجوانب الجمالية لهذه الظاهرة على مرجعيات من التراث اللغوي العربي، لاسيما تفسير الزمخشري وما أُسِّس على هديه من تفاسير المتأخّرين، ومُنجز السكاكي "المفتاح" وما دار حوله من مختصرات وشروح وحواشي.

وقد خلُصت هذه الدراسة إلى نتائج طيبة أبرزت ما لهذه الظاهرة من تأثير على المواقف التواصلية من خلال ما تضفيه من ميزات أسلوبية، كالتأكيد والتخصيص والتهويل... ممّا قد تؤثّر على استجابات المتلقي وتغيير سلوكاته.

أ- مطابقة الكلام لمقتضى الحال:

المقصود بمقتضى الحال هو نظم الكلام على هيئة مخصوصة تطابق مقتضيات المقام بمفهومه الواسع؛ وقد تكون هذه المطابقة بحسب ما يمليه ظاهر الحال، كتأكيد الكلام في حالة ظهور علامات الإنكار على المخاطَب مثلا، وقد تقتضي المطابقة العدول عن الظاهر والإتيان بالكلام على خلافه، ويتمّ ذلك حينما يكون الأمر الدّاعي لنظم الكلام على هذا المنوال مفترَضا لدى المتكلّم،

كتنزيل المخاطَب غير السّائل منزلة السّائل، فيؤكّد له الكلام رغم عدم ظهور علامات الإنكار عليه، أو لنكتة بلاغية يقتضيها سياق الخطاب؛ يقول صاحب "مواهب الفتّاح" شارحا علاقة مقتضى الحال بالظّاهر وبخلاف الظّاهر: "مقتضى ظاهر الحال أخصّ من مقتضى الحال، لأنّ مقتضى الحال في الجملة يصدق بنوعين: مقتضى ظاهره بأن لا يكون ثمّ تنزيل شيء كغيره، ومقتضى باطنه بأن يكون ثمّ تنزيل شيء كغيره، فظهر أنّ مقتضى الحال أعمّ مطلقا من مقتضى الظاهر".[1]

يقصد صاحب هذا الرّأي أنّ مطابقة الكلام لمقتضى الحال يتمّ بالتزام مقتضى الظاهر كما يتمّ بإخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، فهما -إذا- فرعان لقاعدة أمّ يخضع لها كلّ كلام، هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال. وبالتّالي سيشكّل مقتضى الظاهر المعيار الذي يُقاس ويحلّل في ضوئه العدول عن مقتضى الظاهر، كما يتبيّن من الشّكل التّالي:

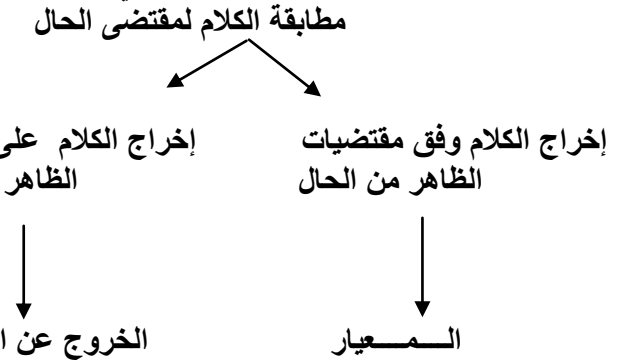

ب-العدول عن مقتضى الظاهر في وضعيّات التخاطب:

من البديهي أنّه لا يمكن تصوّر إنتاج الكلام إلاّ ضمن عملية تواصل تقتضي وجود مرسل ومرسل إليه، وحيث يشكّل الكلام الرسالة المتبادلة بين الطرفين. ولا يمكن أن تؤدّي الرسالة وظيفتها التّواصلية إلاّ إذا تقاسم الطّرفان السَّنن نفسه، وكانا على علم بحيثيات السيّاق. والمستنتج من هذا الطرح المختزل لعملية التّواصل أنّه لا يمكن تصوّر هذه العمليّة في غياب مرسل إليه؛ فالمرسل لا ينظم كلامه إلاّ وهو يفترض وجود مرسل إليه -حقيقي أو وهمي- يتلقى عنه الكلام، ولا يمكن بأيّ حال من الأحوال تصوّر إنسان سليم ينتج كلاما في الفراغ . ويترتب على هذه المسلّمة أنّ وضعية المرسل إليه تؤثّر بشكل

[1] **أبو يعقوب المغربيي- مواهب الفتّاح- ص 209/1.**

جليّ في الصّيغة الّتي يتّخذها الخطاب، فالمرسل ينظم كلامه باعتبار الوضعية الّتي يكون عليها المرسل إليه حقيقة أو افتراضا.

قد تتّخذ عمليّة التواصل مسارا طبيعيا فيُنظم الكلام بحسب ما يتطلّبه ظاهر حال المخاطَب، ويساق له الخبر بحسب موقفه منه جهلا أو تشكيكا أو إنكارا. وفي هذا كلّه يكون الكلام جاريا وفق مقتضى ظاهر حال المخاطَب. لكن قد يحدث، لدواعي تفرضها خصوصيات في الموقف، أن يُعدل عن ذلك ويُنزّل المخاطَب منزلة مخالفة للظّاهر. ويُعمَد إلى مثل هذا العدول عندما يتبدّى للمخاطب، من خلال علامات تلوح له من سيّاق الموقف - حقيقة أو افتراضا- أنّ المخاطَب يُضمر حالا غير تلك الّتي يجليها الظّاهر، فتلزمه هذه المعاينة إخراج الكلام على خلاف الظّاهر؛ أو بمعنى آخر العدول عن مقتضى الظّاهر من الحال.

لقد أحصى بعض المتأخّرين من علماء البيان بعمليّة رياضيّة بحته تسع وضعيات لهذا الضرب من العدول[1]، وإن لم نجد في أساليب العربية ما ينهض دليلا على استعمالها برمّتها، ممّا يُلزمنا في هذا المقام الاعتماد على ما اطّرد استعماله وقنّن له علماء البلاغة من السلف والخلف، وساقوا له من الأمثلة ما يدلّ على شيوعه في أساليبهم. ومن هذا المنطلق يمكن حصر نماذج هذا العدول في ثلاث وضعيات هي:

- وضعيّة افتراض الجهل.
- وضعيّة افتراض الطلب.
- وضعيّة افتراض الإنكار.

وتستلزم كلّ وضعيّة من هذه الوضعيات افتراض عكسها؛ كتنزيل الجاهل منزلة العالم، وتنزيل الطالب لليقين منزلة غير الطالب، وتنزيل المنكر منزلة غير المنكر. وضمن الموضوع نفسه يمكن أن نضيف وضعيتين تداوليتين أخريتين، تتعلّق الأولى بتعديل وضعيّة التّخاطب بحيث يتمّ سَوق الخبر على خلاف ما يرغب فيه المخاطَب على اعتبار أنّه الأليَق بالمقام، وهو ما يعرف في البلاغة العربية بالأسلوب الحكيم، وتتعلّق الثانية بتشويش وضعيّة التخاطَب وإيراد الخبر بما لا يرتضيه الموقف على سبيل المحاجاة والتّهكُّم.

1/ وضعيّة افتراض الجهل:

يُنزّل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل به لمّا يتهيّأ للمتكلِّم أنّ المخاطَب لم ينتفع بعلمه فيُصبح هو والجاهل، في عرف المتكلِّم، سواء، فيساق له الخبر-

[1] ينظر على سبيل المثال: حاشية الدسوقي – ص 210/1.

عندئذ- على طريقة من يجهل فائدته تقبيحا لحاله، لذلك يكثر استعمال هذا الضرب من العدول في مقام التّوبيخ والتّقريع.

ومن نماذج هذا العدول في الذكر الحكيم قوله جلّت حكمته في حقّ بني إسرائيل: (ولقَد عَلمُوا لَمَن اشْتَراهُ ما لَهُ في الآخرَة منْ خَلاقٍ ولَبيسَ ما شَرَوْا به أَنْفُسَهم لو كانُوا يَعْلَمُون)(البقرة-102)؛ فالآية صريحة في الدلالة على علم بني إسرائيل بفائدة الخبر، وهو تحريم تعاطي السِّحر، بدليل إثباته لهم إثباتا مؤكّدا بالقسم واللاّم، غير إنّ المتلقّي لا يكاد يستوعب الحكم الذي ينطوي عليه هذا الخبر حتّى يُفاجأ بإجراء أسلوبي يسلب من بني إسرائيل هذا العلم بلو (لو كانوا يعلمون)، وهي أداة امتناع لامتناع، ممّا يفيد أنّ العلم الوارد بعدها منفيّ بمقتضاها؛ أي هم لا يعلمون[1]. فلمّا خالف فعلهم علمهم أنزلتهم الآية منزلة الجاهل وخاطبتهم بما تقتضيه الحال الجديدة. وفي ذلك عدول عن مقتضى الظاهر الذي يؤكّد علم بني إسرائيل بفائدة الخبر ولازمها. وقد يكون في الخطاطة التالية ما يُوضّح نمطيّة هذا العدول:

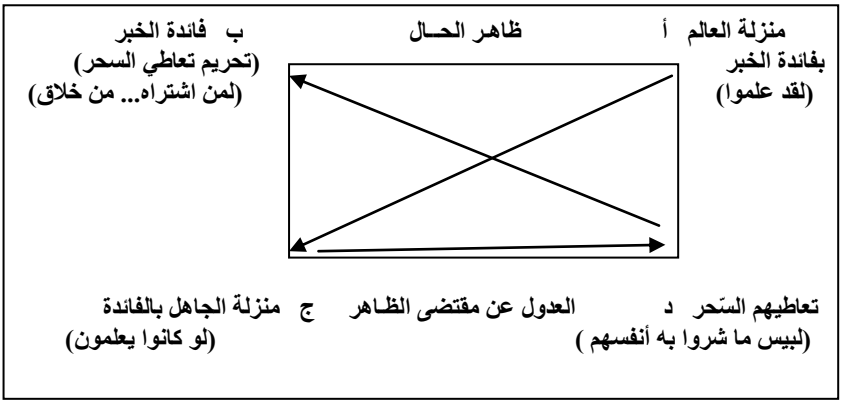

تفيد الخطاطة أنّ الكلام على المسار (أ ب) يسير وفقا لمُقتضى الظاهر؛ فبني إسرائيل يعلمون علم يقين فائدة الخبر ولازمه، وهو تحريم تعاطي السّحر، أمّا المسار (ج د) فالحدث فيه يجري على خلاف الظّاهر، لأنّ بني إسرائيل نُزِّلوا فيه منزلة الجاهل بفائدة الخبر لمّا أقبلوا على السِّحر يتعاطونه فيما بينهم رغم علمهم السابق بتحريمه. ويمثِّل المسار (أج) التضاد الحاصل بين الظاهر الذي نُزّل فيه بنو إسرائيل منزلة العالم وخلاف الظاهر

[1] **ينظر: روح المعاني – ص 346/1.**

الذي نزّل فيه بنو إسرائيل منزلة الجاهل. أمّا المسار (ب د) فيمثِّل أيضا التضاد الحاصل عن مخالفتهم مقتضى علمهم بحرمة تعاطي السحر، وهو التضاد الذي يشكِّل السياق الذي بني عليه العدول، إذ لولاه لسيق الكلام حسب ما يقتضيه الظاهر، ولما كان هناك حاجة للعدول عن الظاهر.

وبموجب هذا العدول في وضعيّة التخاطب المؤسّسة على مخالفة السياق في طريقة سوق الخبر، تكون الآية قد حقّقت أبعادا دلالية تجلّ على الحصر؛ فبعد أن ذمّتهم الآية بما ارتكبوه من فعل شنيع ذمّا مؤكّدا في قوله: (لبيس ما شروا به أنفسهم)، عمد النّسق القرآني إلى إجراء أسلوبي يُمعن في الحطّ من قيمتهم بتنزيلهم منزلة الجاهل(لو كانوا يعلمون)؛ أي أنّهم لا يعلمون رغم علمهم، فيكون السياق القرآني قد نفى عنهم ما كان قد أثبته لهم إثباتا مؤكّدا، إيذانا من الله بأنّ ذلك من ديدانهم، فهم قوم ثبت عنهم، بما لا يدع مجالا للشكّ، العبث بدين الله، من تحريف لكلام الله عن مواضعه، ومخالفة لأوامره ونواهيه، فهم بمخالفتهم لما أنزل عليهم بمثابة الجاهل، أو هم والجاهلون سواء.

وقد بلغت الآية بهذا العدول أعلى درجات التّوبيخ والتّقريع، إنّه التبكيت الذي يمثِّل الحدّ الأقصى في استهجان وتقبيح فعل المعني بالخبر. وما كان لهذه الأبعاد الدلالية أن تتحقّق لو التزمت الآية بظاهر الحال، فأبقت على علم بني إسرائيل مع ذمّ فعلهم المخالف لهذا العلم؛ أي لو توقّف الكلام عند قوله: (لبيس ما شروا به أنفسهم).

وقد ينزّل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل بها تقديرا لا حقيقة. ويُقصد إلى مثل هذا العدول لدواعي بلاغية شتّى منها على الخصوص التنبيه اللّطيف؛ ونظير ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: (ومَا أَنْت بمُسْمِعٍ مَن في القُبور إنْ أَنْت إلاَّ نَذيرٌ)(فاطر-23/22). فبعد أن نفى المولى عزّ وجلّ عن رسوله الكريم (صلى الله عليه وسلم) القدرة على الاتّصال بالموتى والتّأثير فيهم (وما أنت بمسمعٍ مَن في القبور)، كناية على من صمّوا آذانهم عن سماع صوت الحقّ، عاد ليذكّره بأنّه نذير فحسب، وأنّ ليس عليه هداية النّاس أجمعين، لأنّ الهدى هدى الله، وكأنّ الرسول (ص) يجهل ذلك. وليس الأمر كذلك في الظاهر، فالمصطفى (عليه الصلاة والسّلام) يدرك إدراك المتيقِّن أنّه نذير من ربِّ العالمين وأنّ ليس من قدرته هداية من لم يفتح الله قلبه للإيمان، فهو -إذا- على علم بفائدة الخبر، لكنّ الآية نزّلته - تقديرا لا حقيقة- منزلة من يجهل ذلك. فمن واجبنا -إذا- أن نتساءل عن سرّ مخالفة الآية لما يقتضيه الظاهر والبحث في مقصديّة العدول في وضعية الخطاب هاهنا.

لقد عُرف عن رسول الله (ص) حرصه الشديد على هداية قومه، ومعاودته دعوتهم إلى الحقّ مرارا وتكرارا، وتزيين الإيمان لهم لعلّهم يهتدون، رغم إصرارهم على الكفر وتماديهم في الإلحاد. ولعلّ في هذه المواظبة ما

يوحي وكأنّ الرسول (ص) قد آنس في نفسه القدرة على هدايتهم، ونسي أنّه نذير لا يملك غير الدعوة إلى الله وأنّ الله هو الهادي. فلمّا غطّت هذه الحال على الظاهر، أبرزت الآية الرسول " في معرض من ظنّ أنّه يملك غرس الإيمان في قلوبهم مع إصرارهم على الكفر، فقيل له: لست هناك، أنت نذير".[1]

فهذه الآية هي مثال واضح للعدول بالعالم بفائدة الخبر المنزَّل منزلة الجاهل به تقديرا لا حقيقة؛ لأنّ الرسول (ص) يدرك تمام الإدراك ما هو مكلّف به ولم يحد عنه قيْد أُنملة، إلاّ ما كان من حرصه الشديد على هداية قومه، ولأجل ذلك جاء هذا التّنبيه اللطيف من اللطيف على أكثر عباده لطفا بقومه، يُرشده من طرف خفيٍّ إلى وجوب الاقتصاد في سعيه، وألاّ يبخع نفسه عليهم، كما يُرشد إلى ذلك قوله تعالى في مقام آخر:(لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلاَّ يَكونُوا مُومنينَ) (الشعراء-3).

وضمن هذا الضرب من العدول يمكن أن ندرج ما يُعرف بإنزال الشّيء منزلة عدمه، حيث يتعدّى التّنزيل العلمَ بفائدة الخبر ولازمه، بل والعلم عموما، إلى نفي الشيء مطلقا بعد إثباته. ومن نماذج هذا العدول في وضعية الخطاب قوله عزّ وجلّ: (ومَا رَمَيْتَ إِذْ رَميْتَ ولَكنَّ اللهَ رَمَى)(الأنفال-17). ينبني نسق هذه الآية على نفي وقوع الرّمي من رسول الله (ص) بعد أن أثبتته له قبلا (ما رميت إذ رميت)؛ فالرسول (ص) قد رمى قبضة الحصى في اتّجاه المشركين يوم بدر يقينا كما ترويه السِّير، وأشار له القرآن في مستهلّ الآية (إذ رميت)، لكنّ رميه أنزل منزلة العدم، لأنّ الله عزّ وجلّ أثبت الرّمي لذاته؛ فكيف يكون الرسول قد رمى، وذاك أمر مشاهد، ولم يرم في آن واحد؟ وكيف يمكن تعليل الاستدراك في آخر الآية (ولكنّ الله رمى)؟ لمقاربة هذا الإشكال سنستعين بالخطاطة التالية:

[1] المفتاح – ص 128. وينظر في تحليل هذه الآية: الدلائل – ص 221، ونهاية الإيجاز - ص 83.

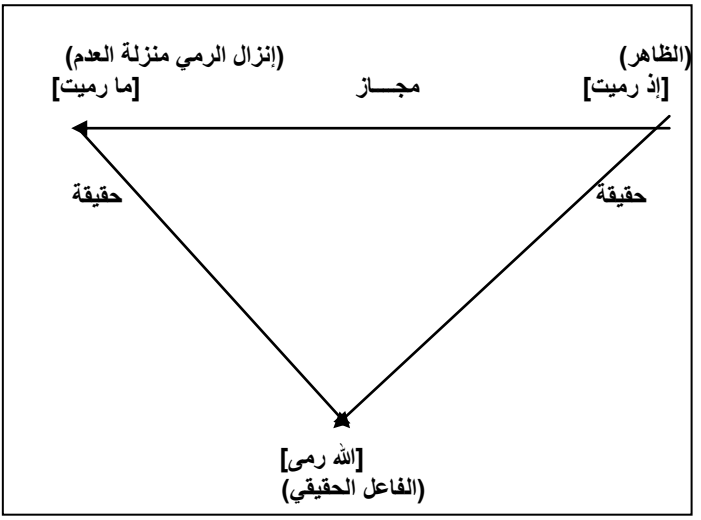

تستند هذه الخطاطة على مذهب الجبريّة القائل بأنّ أفعال العباد مخلوقة لله. وتعدّ هذه الآيـة -بالفعل- دليلا يُردّ به على القدريّة؛ يقول الطّبري موضّحا هذا التوجُّه: " وهي (أي الآية) الدليل على أنّ الله خالق لأفعال عباده، فإنّ الله أضافه إلى نبيّه ثمّ نفاه عنه، وذلك فعل واحد".[1] وعلى هذا التّقدير يكون رمي الرسول (ص) رميا مجازيا، ولذلك أمكن نفيه، لأنّ "من مميِّزات المجاز صدق سلبه بخلاف الحقيقة".[2] وإذ نفت الآية نسبة هذا الفعل إلى الرسول عادت ونسبته إلى الذات العليا، وتلك نسبة حقيقيّة، لأنّ الله هو مصدر أفعال العباد.

ومن منطلق هذه الرؤية يكون الرسول (ص) اليد المسخَّرة والله هو المسخِّر؛ فمن الرسول وقع الرّمي، ومن الله كانت المعجزة، وهي وصول الحصى إلى الكفّار على ما بينهم وبين الرسول من مسافة معتبرة أوّلا، ثمّ-وذاك هو المهمّ- للنّتائج المترتِّبة عن الرّمي، وهو وقوع الحصى في أعين الكفّار، وتلك معجزة لا يمكن لها أن تترتّب عن فعل الرسول وحده[3]. وبالنّظر إلى أنّ

---

[1] البرهان في علوم القرآن – ص 189/2. وينظر أيضا: ابن المنيّر - الإنصاف – ص 149/2.
[2] ابن المننيِّر – الإنصاف - ص 149/2.
[3] ينظر: الكشّاف – ص 150/2.

رمي الرسول أنزل منزلة المجاز جاز عدمه لأنّه لا يداني في شيء فعل الفاعل الحقيقي وهو الله جلّت قدرته.

2/ وضعيّة افتراض الطّلب:

يُقصد بالطلب -هاهنا- الوضعية التي يكون فيها المخاطَب متردِّدا في قبول الحكم الذي ينطوي عليه الخبر، سائلا اليقين. وهي الوضعيّة التي تتطلّب من المتكلِّم توكيد خبره توكيدا خفيفا من شأنه أن يطمئن المخاطب ويبدِّد شكّه. وقد يكون المخاطَب مترددا طالبا اليقين حقيقة، فيكون توكيد الخبر له جاريا على ما يقتضيه الظاهر من الحال، كما أنّه قد لا يكون كذلك في ظاهره، وإنّما يُزّل تلك المنزلة بأن يفترض فيه المتكلِّم باطنا يخالف ما يُفصح عنه الظاهر. ويَعمد المتكلِّم إلى هذا التّنزيل إذا لاحت له من المخاطب- تقديرا- أمارات التّردّد والسّؤال، فينزِّله-عندئذ- منزلة الطالب، ويجري له الخبر على خلاف ما يقتضيه الظاهر من الحال.

وذلك إجراء أسلوبي كثير التّداول، وقد يُحمل عليه كلّ خبر مصدّر بإنّ وإنْ لم يكن المخاطَب به متردِّدا سائلا في الظاهر؛ يقول الشيخ عبد القاهر: "فإذا كان الخبر بأمر ليس للمخاطَب ظن في خلافه ألبتة، ولا يكون قد عقد في نفسه أنّ الذي تزعم أنّه كائن غير كائن ، وأنّ الذي تزعم أنّه لم يكن كائن، فأنت لا تحتاج هناك إلى "إنّ"، وإنّما تحتاج إليها إذا كان له ظنّ في الخلاف وعقد قلبه على نفي ما تُثبت أو إثبات ما تَنْفي، ولذلك تراها تزداد حسنا إذا كان الخبر بأمر يَبعُد مثله في الظن وبشيء قد جرت عادة الناس بخلافه".[1] وفي هذا الكلام إشارة إلى المواطن التي يحسن فيها استعمال "إنّ" إذا أجريَ الكلام على مقتضى ظاهر الحال؛ وهو الظنّ والتّشكيك في الخبر. ويُستحسن مثل هذا الاستعمال في الإخبار عن الأمور الموجبة للظنّ الجارية على خلاف عادة الناس، كما في قول أبي نواس الذي استشهد به الشّيخ:[2]

عليكَ باليَأْس من النّاس إنَّ الغِنى، ويحك، فِي اليَأس

فقد تمَّ تصدير الخبر بإنّ، لأنّ مجرى العادة في طبع الإنسان ألاّ يسلِّم بأنّ الغنى يكون في اليأس، وبالتالي فمن دواعي سلامة الفطرة التّشكيك في هذا الخبر والتّردّد في قبوله، إن لم يكن إنكاره، فكان لزاما، والأمر كذلك، أن يُؤكِّد المتكلّم خبره بإنّ ليبدِّد هذا الشكّ وذاك التردّد. ثمّ يقول الشّيخ، وهو باب القصد فيما نحن بصدده: "ومن لطيف مواقعها أن يُدَّعى على المخاطَب ظن لم يظنَّه

---

[1] الدلائل – ص 215.

[2] الدلائل- ص215.(البيت غير مذكور في الديوان).

ولكن يُراد التهكّم به وأن يُقال: إنّ حالك والذي صنعتَ يقتضي أن تكون قد ظننتَ ذلك".[1] ومقصود قول الشّيخ أن يُنزّل المخاطَب منزلة السائل المتردّد الطّالب لليقين وإن لم يكن كذلك في الظاهر. وقد مثّل لتوظيف "إنّ" في مثل هذا المقام بقول الشاعر:[2]

جاءَ شَقيقٌ عارضًا رُمْحَهُ إنَّ بَني عَمِّكَ فيهم رماحُ

فقد سيق الخبر المذكور في عجز البيت مصدَّرا بإنّ، لأنّه لاح للشّاعر أنّ المخاطَب -وهو شقيق- وقد قَدم على قَومه واضعا رمحه على ركبته، وهي وضعيّة تتنافى مع الحذر المطلوب في حالة النِّزاع، كأنّه بوضعه هذا يشكُّ في أن يكون في بني عمومته من يستطيع حمل السِّلاح للوقوف في وجهه، وليس الأمر كذلك في الظاهر، وإنّما نزّله الشاعر هذه المنزلة لما لمحه فيه من استخفاف، فبدا له وكأنّه يسأل إن كان في بني عمومته من يَقْدر عليه، فجاء الجواب - من منطلق هذا الافتراض- خبرا مصدّرا بإنّ الدالة على التّوكيد.

ومن نماذج هذا الإجراء الأسلوبي المعدول عن الظاهر في القرآن الكريم قوله جلّ شأنه: (ولاَ تُخاطِبْني في الّذينَ كَفَرُوا إنَّهُم مُغْرَقُونَ)(هود-37)؛ فجملة (إنّهم مغرقون) جملة خبريّة مؤكَّدة بإنّ، ولا يبدو في موقف سيدنا نوح (عليه السلام) ما يستدعي التّوكيد، فهو في الظاهر غير سائل ولا متردِّد، لأنّه يعلم يقينا أنّ مآل الذين كفروا من قومه الهلاك، ولأجل ذلك أُمر بصنع الفلك. لكنّ استهلال الآية بنهيه عن الدعاء والتماس الشّفاعة لأهله (ولا تخاطبني في الذين ظلموا) أذكت في نفسه طلب الخبر المترتِّب عن هذه المقدمة؛ أي جعله مستشرفا لما سيؤول إليه مصير قومه، وإن لم يسأل عن ذلك بالفعل، فنزّلته الآية - بحكم هذا السؤال الافتراضي- منزلة السّائل الطّالب للخبر، فألقي له الخبر مؤكَّدا بإنّ (إنّهم مغرقون). ولو التزم الظاهر من الحال لقيل: فهم مغرقون، على سبيل الخبر الابتدائي.[3]

ولا شكّ أنّ في هذا الإجراء الأسلوبي الذي نُزِّل بمقتضاه نوح (عليه السّلام) منزلة مخالفة لتلك التي يُفصح عنها الظاهر، دلالة ما كان لها أن تتحقّق لو التُزم الظاهر في سَوق الخبر؛ ذلك أنّ اعتماد هذا النّسق بالذات قد أبرز نبيّ الله في هيئة الرسول الحريص على قومه، المستشرف لما سيؤول إليه مصيرهم؛ وتلك طبيعة في أنبياء الله، فهم قبل كلّ شيء رحمة مهداة.

---

[1] المصدر نفسه – ص 216.

[2] هو لحجل بن نضلة، أحمد بن عمرو بن عبد القيس بن معن. وشقيق المذكور في البيت هو أحد أبناء عمومته (ينظر: شروح التلخيص- ص212/1).

[3] ينظر: مختصر السّعد – ص 211/1.

وقد يُستعمل هذا الإجراء الأسلوبي لأبعاد دلالية أخرى، أهمّها لفت انتباه المتلقّي إلى خطورة ما ينطوي عليه مضمون الخبر. ويُلجأ إلى هذا الإجراء -في العادة- بعد أن يُمهَّد للخبر بكلام يستثير النّفس فيدفعها إلى التّساؤل عمّا يعقبه من حكم، وإن لم يكن السؤال صريحا. ومثل هذا الإجراء كثير التّوارد في القرآن الكريم؛ فمن الآيات التي سيقت على هذا المنوال قوله تعالى: (يا أَيُّها النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُم إنَّ زَلْزَلَةَ السّاعَةِ شَيءٌ عَظيمٌ)(الحج-1)؛ فقد مُهِّد للخبر المتضمَّن في قوله (إنّ زلزلة الساعة شيء عظيم) بالنّداء الملفت للانتباه ثمّ الأمر الداعي الناس لتقوى الله، فلمّا تناهى ذلك إلى النّاس فكأنّهم تساءلوا عن الدافع وراء هذا الطلب، فنزِّلوا بموجب هذا السؤال الافتراضي منزلة السائل المتردِّد الحائر الطالب لليقين، وسيق لهم الخبر المعلِّل لوجوب التّقوى مؤكَّدا بإنّ ليترسّخ في أذهانهم، ذلك أنّ الموجب للتّقوى أمر عظيم، وليس أعظم من اتّقاء أهوال الساعة فهي أهوال تجلّ عن الوصف لا محالة.

3/وضعيّة افتراض الإنكار:

تقتضي أصول الكلام أن يُلقى الخبر مؤكَّدا بأكثر من أداة لمن هو منكر له أصلا، لما في التّوكيد من تعزيز لمصداقية الخبر. غير أنّ بعض المقامات تقتضي العدول عن هذه القاعدة، فيعامل المنكر معاملة غير المنكر إذا تهيّأ للمتكلِّم أنّ في طيّات الخبر من الدلائل والشّواهد الدّامغة ما يُبطل شكوك المنكر لو كان من المتأمِّلين، فيُساق له الخبر-عندئذ- ابتدائيّا أو طلبيّا بحسب الحال التي يفترضها المتكلّم في المخاطَب. كما يمكن أن يُعامل غير المنكر معاملة المنكر إذا تبادر من تصرّفاته وكأنّه منكر لما يُعرض عليه، فيُساق له الخبر- وقتئذ- معزّزا بأكثر من أداة توكيد.

ومن نماذج الإجراء الأوّل قوله تعالى في حقّ القرآن الكريم: (ذَلكَ الكتَابُ لاَ رَيْبَ فيه)(البقرة-2)؛ ولو التزم الظاهر لأُجريت الآية مؤكَّدة، لأنّ الحكم الذي تنطوي عليه ممّا يُنكره كثير من المخاطَبين آنذاك، لكنّ الآية عدلت عن ذلك متجاهلة إنكار الجاحدين لاعتبار نفسي، وهو أنّهم لو رجعوا إلى أنفسهم وخاطبوا عقولهم وخلدوا إلى فطرتهم السليمة، دون صلف ولا حمق، بعيدا عن كلّ عناد، لوجدوا في القرآن من الأمارات ما يكفي للدلالة على أنّه ليس ممّا يُرتاب فيه[1]؛ يقول الزمخشري موضِّحا محلّ الريب من القرآن الكريم: " فإن قلتَ: كيف نفى الريب على سبيل الاستغراق وكم من مرتاب فيه؟ قلتُ:

[1] ينظر: مختصر السّعد – ص 217/1.

ما نفى أنّ أحدا لا يرتاب فيه، وإنّما المنفيّ كونه متعلّقا للريب ومظنّة له، لأنّه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لمرتاب أن يقع فيه".[1]

ومن نماذج الإجراء الثاني قوله تعالى: (فَلَمّا ذَهَبَ عن إبْراهيمَ الرَّوعُ وجاءَتْهُ البُشْرى يُجَادلُنا في قَوم لُوطٍ إنَّ إبْراهيمَ لَحَليمٌ أوّاهٌ مُنيب)(هود-75/74)؛ لقد ورد الخبر في الآية الثانية في نسق إنكاريّ، إذ تمّ توكيد الخبر بأداتين هما إنّ واللاّم، ممّا يوحي -في الظاهر- أنّ الكلام قد وجِّه إلى منكر. وليس الأمر كذلك، فالمعنيّ بالخبر هو إبراهيم (عليه السّلام)، وما أبو الأنبياء بمنكر ولا متردِّد، وكيف له أن يُنكر حكم الله في قوم لوط (عليه السّلام)، أو أن يتردّد في قبوله، غير إنّه لشدّة مجادلته الملائكة فيما سيؤول إليه أمر قوم لوط والتماس المغفرة لهم، بدا عليه وكأنّه متردد في قبول حكم الله، ولأجل ما بدا منه خوطب خطاب غيبة لتصوير حاله لغيره في نسق يوحي بالإنكار والتردّد خلافا لما هو عليه في ظاهر الحال. والدليل على أنّ الآية قد أنزلت إبراهيم منزلة ليس هو عليها في الواقع، أنّ الله قد أثنى عليه بأن وصفه بالحلم والتّأوّه والإنابة، وما كان الله ليُضفيَ عليه هذه الصفات لو كان منكرا حقّا لحكم من أحكام الله.

وقد ورد الإجراءان المعدولان كلاهما في قوله عزّ وجلّ: (ثُمَّ إنَّكُم بَعدَ ذلكَ لَمَيِّتونَ ثُمَّ إنَّكُم يَومَ القيَامَة تُبْعَثُونَ)(المؤمنون-16/15)؛ والذي يقتضيه ظاهر الحال أن "إن" لا تُؤكَّد حقيقة الموت، لأنّها ممّا لا يُماري فيها أحد، وأن تؤكَّد حقيقة البعث لكثرة الشّاكّين فيها المنكرين لها، لكنّ الآية عدلت عن هذا الظاهر لتغوص في باطن حال المخاطَبين؛ فهم لفرط حبِّهم للحياة وإقبالهم عليها، وإعراضهم عن العمل لما بعدها، كأنّهم منكرون لوقوع الموت، فأكّد لهم المولى عزّ وجلّ ثبوته بأداتين كما لو كانوا منكرين له فعلا. والذي يقتضيه ظاهر الحال في الآية الثانية أن تُؤكَّد حقيقة البعث بأكثر من أداة، لأنّها من الحقائق التي يماري فيها كثير من الناس، وسجّلها عليهم القرآن في أكثر من مقام، كما في قوله تعالى حكاية عنهم:(أإذا متْنا وكُنّا تُرابًا وعظَامًا إنّا لَمَبْعوثُون أو آبَاؤنا الأوَّلون) (الصّافات-17/16)، لكنّ الآية لم تفعل، وعدلت عن الظاهر إيذانا بأنّ ما ثبت من دلائل البعث لا يوجب إنكار وقوعه، وإن لم تنف التّردّد فيه، فنُزِّل المخاطَبون بهذه الحقيقة منزلة المتردّد، وسيق لهم الحكم على وجه الخبر الطّلبي.[2]

---

[1] الكشّاف – ص 114/1.

[2] ينظر: الإيضاح – ص 215/1، 216.

4/تعديل وضعيّة الإخبار:

من شروط التّواصل اللغوي أن تُجرى عمليّة التّخاطب ضمن سياق متعارف عليه بين الطرفين: المتكلّم والمخاطَب، أو المرسل والمرسل إليه بالمصطلح الحديث، إذ يشكّل السياق مرجعيّة تستند عليها الرسالة حتى تؤدي دورها في الفهم والإفهام. ويُعدّ غياب السياق عاملا من عوامل الإغماض المعرقلة لعمليّة التّواصل والتّبليغ. تلك حقائق نبّه عليها القدامى وأولوها أهميّة بالغة في تنظيراتهم البلاغية وتطبيقاتهم النقديّة، قبل أن يتلقّفها المحدثون كجاكبسون ليصوغ منها وظيفة من وظائف اللغة أطلق عليها مصطلح "الوظيفة المرجعية–FONCTION REFERENTIELLE ". غير أنّه قد يحدث لدواعي يقدّرها المتكلّم أن يواجه المخاطَب بخلاف ما يترقّبه من الكلام، وذلك بأن " يُحمل كلامه على خلاف مراده تنبيها (للمخاطَب) على أنّه الأولى بالقصد، أو السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنّه الأولى بحاله أو المهمّ له".[1] ومثل هذا الإجراء الأسلوبي المعدول هو ما عرف عند القدامى بالأسلوب الحكيم.

يستمد هذا الإجراء الأسلوبي طابعه العدولي من إخراج الكلام- وهو هاهنا الجواب- على غير ما يقتضيه الأصل المسؤول عنه، أو أن يكون الاستفهام عن حال والجواب عن حال أخرى يعتقد المتكلّم أنّها الأَولى بأن يُسأل عنها؛ يروي الجاحظ أنّ رجلا سأل بلالا (رضي الله عنه)، وقد أقبل من جهة الحلبة، فقال: " من سبق؟ قال: سبق المقرّبون، قال: إنّما أسألك عن الخيل، قال: وأنا أجيبك عن الخير. فترك بلال جواب لفظه إلى خبر هو أنفع له".[2] فظاهر السؤال كان يقتضي من بلال أن يذكر له اسم الفائز، لكنّه عدل عن هذا الجواب إلى آخر يقتضيه باطن الحال، وهو ما كان يراه بلال أليق بأن يُسأل عنه.

ومن نماذج هذا الإجراء الأسلوبي المعدول في الذكر الحكيم قوله جلّت قدرته: (يَسْأَلونَكَ عن الأَهلَّة قُلْ هي مَوَاقيتُ للنَّاسِ والحجِّ)(البقرة-189)، فالمستفهم عنه من قِبل معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الأنصاري - وهما سائلا الرسول (صلى الله عليه وسلم)- هو السرّ الكامن وراء اختلاف منازل القمر، وهو ما يحيل عليه مضمون السؤال خلافا لما ذهب إليه بعض المفسِّرين،[3] فقد

---

[1] الإيضاح – ص 479/1.

[2] البيان والتّبيين – ص 282/2.

[3] ينظر: حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي – ص 282/1 ، والألوسي في إحدى تخريجاته – روح المعاني – ص 71/2.

قال الصحابيان الجليلان: "يا رسول الله ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثمّ يزيد حتّى يمتلئ ويستوي ثمّ لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا، ولا يكون على حالة واحدة؟".[1] لكن الجواب جاء مخالفا لما يحيل عليه السؤال في الظاهر، إذ أعلمتهما الآية، ومن ورائهما جلّ المسلمين، بأنّ الأحقّ أن يُسأل عن فائدة تغيُّر القمر، لأنّها الأنفع للمؤمنين، إذ به يضبطون حساب الأيّام والشّهور، وسكتت عمّا كان من المفروض أن يكون جوابا لسؤال الصحابيين؛ ذلك أن العرب لم يكونوا آنذاك أهل علم، ثمّ لأنّ علم الفلك الذي يُستند إليه للإجابة على هذا السؤال لم يكن متطوِّرا بالقدر الذي يسمح لهما ولغيرهما بإدراك حركيّة المجموعة الشّمسية التي تتعلق بها هيئة القمر. ويمكن التّمثيل لهذا الضرب من العدول في وضعيّة التخاطب بالخطاطة التالية:

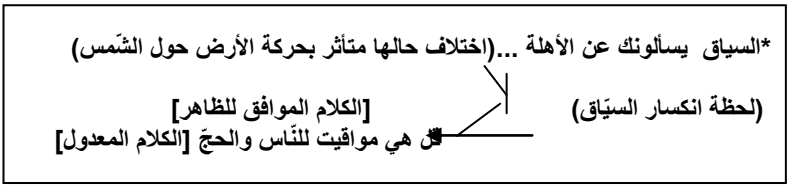

فالواضح من هذه الخطاطة أنّ الجواب جاء مخالفا لما كان يتوقّعه المتلقي، وبذلك يكون قد شاب عملية التّواصل اضطراب سببه مناقضة مرجعيّة السؤال لمرجعيّة الجواب؛ إذ تندرج مرجعية السؤال ضمن سياق الكُنْه، وتندرج مرجعية الجواب ضمن سياق الوظيفة. ومن شأن هذا التّضاد أن يثير المتلقي ويستوقفه ليتساءل عن سر هذا العدول. وقد تهديه عملية التحليل الأسلوبي إلى ما يحمله هذا العدول من دلالات تزخر بها الآية، لعلّ أهمّها توجيه المسلم إلى التركيز على وظائف الأشياء والاستفادة منها في حياته بدل تضييع وقته وطاقاته العقلية في البحث عن الماهيات وما شاكلها من الأمور التي لا تجدي نفعا لغير المتخصِّص؛ وتلك برجماتية كثيرا ما وجّه إليها الشّرع. ولذلك نجد القرآن الكريم يسكت -عادة- عن كشف ماهية الشيء الذي لا يمكن للعقل البشري أن يستوعبه مطلقا، أو في حينه على الأقل، كما هو شأن الروح في قوله تعالى:(وَيَسْأَلونَكَ عن الرُّوح قُلِ الرُّوحُ من أَمْر رَبّي ومَا أوتيتُم من العلْم إلاَّ قَليلا)(الإسراء-85)؛ فسؤال المعاندين كان عن كنه الروح وحقيقتها، وجاء الجواب مجملا داعيا إلى صرف النظر عن البحث فيها، لأنّها من الأمور التي

[1] الكشّاف – ص 341/1.

يختصّ بها الله، ولأنّ علم البشر وعقولهم يتقاعسان دون إدراك ماهيتها. وبالتالي تكون الآية قد تلقّت السائل بجواب يخالف ما قصده، إيذانا بأن الروح من المغيّبات التي لا يدركها إلاّ هو سبحانه وتعالى. وذلك دأب القرآن كلّما تعلّق الأمر بما ليس في مقدور البشر إدراكه.

ومن الإجراءات الأسلوبية المعدولة والمندرجة ضمن هذا السياق، أن يُعدل إلى جواب مخالف لمرجعية السؤال بعد التلميح من طرف خفيّ إلى الجواب المترتّب عن السؤال في الظاهر؛ أي أن تخوض الآية في الجواب المنتظر ثمّ تعدل عنه إلى وجهة أخرى تبدو أكثر انسجاما مع السياق المفترض، والذي يُعتقد فيه أنّه المناسب للموقف. ومن نماذجه في الذكر الحكيم قوله تعالى: (يَسْأَلونَكَ مَاذا يُنفِقُونَ قُلْ ما أَنْفَقْتُم من خَيْرٍ فَلْلوالدَيْن والأَقْرَبينَ واليَتامَى والمَساكين وابْنِ السَّبيل وما تَفْعَلوا من خَيْر فَإِنَّ اللهَ به عَليمٌ)(البقرة-215)؛ فالمسؤول عنه في الآية هو جنس الشيء الذي يتوجّب الإنفاق منه، وجاء الجواب مركّزا على الجهات التي يتوجّب فيها الإنفاق، لكن بعد أن لمَّحت الآية إلى الجنس الواجب الإنفاق منه بإيجاز وعموم وهو الخير (ما تنفقون من خير). ويمكن تمثيل العدول في هذه الآية بالشكل التالي:

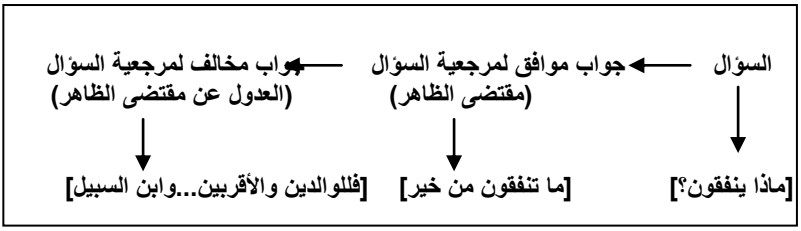

وبذلك تكون الآية قد قابلت سؤال المؤمنين بغير ما كان منتظرا منهم، لأنّها لم تُفصح صراحة عن جنس المال الذي يُنفق منه واكتفت بالتّعميم، ثمّ ركّزت على بيان طرق الإنفاق وإن لم يتضمّنه سؤال السائل، وذلك كلّه لحمل المؤمنين ما يراه الشّرع أحقّ بأن يُهتمّ به.[1]

5) تشويش وضعية الإخبار:

ومن الإجراءات الأسلوبية التي يتم بها تعديل وضعية الإخبار قصد الحجاج أو التهكّم، إبدال المراتب بين الألفاظ بحيث يحتلّ كلّ لفظ مكان الآخر،

[1] ينظر: الكشّاف – ص 356/1.

ويتنزّل في مقامه، ضمن السياق نفسه، مخالفا بذلك الترتيب الذي يقتضيه الظاهر من الحال الملازم للوضعيّة الخطابية. ومن الآيات التي سُلِك بها هذا الضرب من العدول قوله عزّ وجلّ: (قُلْ لاَ تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا ولا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ)(سبأ-25)، فقد نُزّل لفظ الإجرام في سياق ما يصدر عن المؤمن من زلاّت هيّنة، وهو وصف غير مناسب للمقام لو حُمل اللفظ على الظاهر؛ إذ الإجرام وصف لكبائر الآثام التي لا يمكن أن تَصْدُر ممَّن توطّنت نفسه على الإيمان، فكلّ ما قد يقع فيه هي هفوات وصغائر لا تتناسب ولفظ الإجرام. ونُزّل لفظ العمل في سياق ما يصدر عن غير المؤمنين من كبائر الآثام، وهو -أيضا- وصف غير مناسب للمقام لو حُمل الكلام على مقتضى الظاهر. وإنّما كان من الأنسب، إخراجًا للكلام على مقتضى ظاهر الحال، أنْ يوصف ما يصدر عن الكفّار بالإجرام، لأنّ أعمالهم ممّا تتفطّر منها السماوات وتنشقّ لها الأرض وتخرّ لها الجبال، ويكون من الأليق، للغرض نفسه، وصف ما يتبادر من المؤمنين بالعمل، لأنّها من هيّن الأفعال التي تتلاشى أمام إصرار المؤمن على النّدم والتّوبة. ويكون وجه الكلام - عندئذ- "لا تسألون عمّا عملنا ولا نسأل عمّا تجرمون"[1]. غير أنّ الآية عدلت عن هذا الظاهر إلى ما هو خلافه، معتمدة في هذا العدول على استبدال في مراتب الألفاظ، حيث "أسند الإجرام إلى المخاطِبين، وهو مزجور عنه محظور، والعمل إلى المخاطَبين، وهو مأمور به مشكور".[2]

وقد حمل معظم المفسّرين هذا العدول على رغبة الإنصاف في محاجّة الكفّار، لأنّ المقام مقام حجاج، ولا تستقيم الحجّة ولا تؤتي أكلها إلاّ إذا بنيت على إنصاف الخصم والتّلطّف معه، بحيث لا يُترك له ما يتذرّع به، ويدلّ على ذلك قوله تعالى في الآية السابقة للتي نحن بصددها: (قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ قُلِ اللهُ وإِنَّا أو إِيَّاكُمْ لاَ عَلَى هُدًى أو فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ)(سبأ-24)؛ ولا شكّ في أنّ المؤمن على هدى والكافر في ظلال، ولو التزم ظاهر الحال في هذه الآية لقيل: وإنّا على هدى وإيّاكم في ظلال مبين. ولو سيق الكلام على هذا الوجه لكان فيه تقرير يسدّ منافذ المحاجّاة، وما بذلك أمر القرآن، بل إنّ في الذّكر الحكيم دعوة صريحة إلى المجادلة بالحسنى.

وعليه فإنّ في مجيء الآية على هذا النّسق المعدول -هو الآخر- رغبة في إنصاف الخصم وإلجامه بالحجّة الدّامغة؛ يقول الزّمخشري معلّقا على دلالات هذه الآية: " وهذا من الكلام المنصف الذي كلّ مَن يسمعه من موال أو

---

[1] السكاكي- المفتاح (المحقق)- ص 454.

[2] النّسفي- مدارك التنزيل - ص 1402/3.

مناف قال لمنَ خوطِب به: قد أنصفك صاحبُك. وفي دُرَجِه، بعد تقدِمة ما قدّم من التّقرير البليغ، دلالة غير خفيّة على مَن هو من الفريقين على الهُدَى ومن هو في الظلال المبين، ولكن التعريض والتوريّة أفضل بالمجادلة إلى الغرض وأهجم به على الغلبة مَعَ قلّة شغب الخصم وفلّ شوكته بالهوينا".[1] ثمّ جاءت الآية الموالية، والتي اتّخذناها منطلقا لتحليل هذا الضرب من العدول، لتعزّز روح الإنصاف الذي التزمت به هذه الآية، لذلك علّق الزمخشري عليها بقولـه: "وهذا أدخل في الإنصاف وأبلغ فيه من الأوّل، حيث أسند الإجرام إلى المخاطِبين والعمل إلى المخاطَبين".[2]

وتظهر بلاغة هذا الإنصاف في أنّ مضمون الآية الأولى بُنيَ على التّعريض الذي يُبقي الباب مفتوحا على الاحتمال، بإشراك الفريقين في الحكمين، ودون تمييز ظاهر لمن يتوجّه له هذا أو ذاك من الحكمين، وهو الإبهام المستفاد من وظيفة أو في هذا السياق. في حين بُنيَ مضمون الآية الثانية على التّصريح الذي ينسب أفعال المؤمنين إلى الإجرام، ويصف أفعال الكفّار بالعمل، لكنّه تصريح يُستشفّ من النّسق اللغوي فقط، ويأباه سياق الحال إطلاقا، ولذلك كان لزاما حمل الآية على العدول عن مقتضى الظاهر حتّى تستقيم دلالتها وتنسجم مع الموقف الذي صدرت عنه.

و قد وظّف القرآن مثل هذا العدول في مواطن أخرى اتّسمت كلّها بمحاجّاة المشركين، كما كان الحال مع نوح(عليه السّلام)، ولعلّه أكثر الرّسل محاجّة لقومه؛ إذ بقي فيهم ألف سنة إلاّ خمسين يدعوهم ويجادلهم دون جدوى.[3] ومن صوَر هذه المحاجّاة ما ردّ به نوح على قومه لمّا اتّهموه بالافتراء المضمّن في قوله تعالى:(أَمْ يَقولُونَ افْتَراهُ قُل إِنْ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرامِي وأَنا بَرِيءٌ مِمّا تُجْرِمونَ) (هود-35)؛ فقد وصف افتراءه المزعوم بالإجرام، على أساس أنّه فعل آثم، وهو يعلم يقينا أنّه الحقّ من الله، وأنه لم يبلّغ إلاّ رسالة ربّه. وكان في الإمكان ، التزاما بالظّاهر، أن ينفيَ عن نفسه هذه التّهمة في شكل تقريري مباشر: قل لم أفتريه، لكنّه لم يتوان في وصفه المحتمل بالإجرام، تلبيّة لعناد المشركين من قومه، لعلّهم يفيقون من غيّهم ويعترفون له بالرّشد ، فتكون تلك أوّل خطوة للاعتراف برسالته. لكنّ نوحا

---

[1] الزمخشري- الكشّاف- ص289/3.

[2] المصدر نفسه- ص 289/3.

[3] وهو ما سجّله القرآن في قوله تعالى: (ولَقَدْ أَرسَلْنا نُوحًا إلى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فيهِم أَلْفَ سَنَةٍ إلاَّ خَمْسينَ عامًا فَأَخذَهم الطُّوفانُ وهم ظالِمونَ) - العنكبوت - الآية 14. وقد سجّل عنادهم في قوله تعالى: (قالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلا ونَهارًا فَلَمْ يَزِدْهم دُعائيَ إلاّ فِرارًا وإِنّي كُلّما دَعَوْتُهم لِتَغْفِرَ لهم جَعَلوا أَصابِعَهم في آذانِهم واسْتَغْشَوْا ثِيابَهم وأَصَرُّوا واسْتَكْبَروا اسْتِكْبارًا) – نوح- الآيات 5 ،6 و7.

(عليه السّلام)، وفي هذا المقام بالذات، لم يتوان -إنصافا- في نعت ما اتّهموه به بالإجرام أيضا؛ إذًا فأحد الفريقين مجرم، ونوح يعلم يقينا أنّهم هم المجرمون بإسنادهم الافتراء إليه، لكن الرّغبة في استمالة القوم وتلطيف مواقفهم والحدّ من عنادهم هي التي دعت إلى العدول عن الظاهر، إذ من مستلزمات الاقتضاء بالظاهر أن ينفيَ عن نفسه الافتراء مباشرة ما دام أنّه على يقين تام بذلك؛ فيُقال مثلا: قل إنّي بريء مما تجرمون أو نحو ذلك.

ومن الإجراءات الأسلوبيّة التي يمكن إدراجها ضمن هذا الضرب من العدول إيراد العبارة ضمن سيّاق يوحي بالظاهر شكلا، ولا تستقيم دلالته إلاّ بحمل مضمونه على خلاف ما يقتضيه الظاهر. ومن الآيات التي نلمح فيها مثل هذا الإجراء قوله تعالى: (ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الكَرِيمُ)(الدخان-49)، ولا يكون من يذوق عذاب جهنّم عزيزا ولا كريما، ولاسيّما إذا كان المخاطَب أبا لهب، إذ فيه نزلت على ما ذكره كثير من المفسّرين،[1] وإنّما جاء لفظا عزيز وحكيم كبدلين معجميين عن الذليل والمهان أو ما هو في معنيهما،[2] وهو ما يقتضيه ظاهر الحال، لأنّ المقام مقام تهكّم وازدراء بالذي كان يقول مفاخرا: "مَا بين أخشبيها - أي جبليها يعني مكّة - أعزّ منّي ولا أكرم".[3] ولعلّ اختيار عزيز وكريم دون سائر ما هو في معنييهما مرجعه إلى هذا الخبر، ولذلك قيل في توجيه هذه الآية: " ذق إنّك أنت الذي كان يقال له: العَزيز الكريم "؛[4] أي أنّه خُوطِب بما كان يُخاطَب به في الدّنيا تقريعا على ما كان يزعمه.

خاتمة:

كشفت هذه الدراسة عن بعض الجوانب الجمالية الإعجازيّة التي تنطوي عليها ظاهرة العدول عن مقتضى الظاهر من الحال، مطبَّقة على وضعيات التخاطب في النص القرآني. وقد لمسنا ما يفتحه استغلال هذه الظاهرة الأسلوبية من آفاق رحبة في الإبداع بواسطة اللغة، لاسيّما إذا وُسِّعت لتطال المستويات اللغويّة الأخرى: الصوتية والصرفية والمعجميّة والتركيبيّة، وما فوق اللغويّة كالمستوى الزمني والمستوى التّداولي.

---

[1] ينظر على سبيل المثال: الكشاف- ص507/3.
[2] ينظر: ابن جنّي - المحتسب - ص185/1.
[3] الزركشي- البرهان في علوم القرآن- ص429/2.
[4] ابن جنّي - الخصائص - ص461/2.

ولا شكّ أن متابعة هذه الظاهرة ضمن هذه المستويات كلِّها، وهو ما نطمح إلى تحقيقه في دراسات أخرى، سيسفر عن جوانب طريفة من الإعجاز البياني في الخطاب القرآني، لم تنل – فيما نعتقد- الحظ الأوفر من الاهتمام.

المصادر والمراجع:

1- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان):

- الخصائص- تحقيق: محمد علي النجار- دار الكتاب العربي- بيروت- دت.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح لها- تح. محمد عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية- بيروت- ط1- 1998.

2- ابن المنيّر(الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد) – الإنصاف فيما تضمّنه الكشّاف من الاعتزال- منشور بهامش الكشّاف- دار الفكر- دمشق- دط- دت.

3- الألوسي (الشيخ أبو الفضل شهاب الدين)- تح. محمود شكري الألوسي- دار إحياء التراث العربي- بيروت.

4- التفتازاني (سعد الدين) - مختصر السعد (ضمن شروح التلخيص) – البابي الحلبي – مصر – دت.

5- الجرجاني(عبد القاهر)- دلائل الإعجاز-تعليق: الشيخ رشيد رضا-دار المعرفه- بيروت- ط1- 1994.

6- الجاحظ – البيان والتبيين – تح: عبد السّلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت – دت.

7- الدسوقي (ابن عرفة) - حاشية الدسوقي على مختصر السعد (ضمن شروح التلخيص)- البابي الحلبي- مصر- دت.

8- الرّازي (الإمام فخر الدين) - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز – تح: د.إبراهيم السّامرائي ود. بركات حمدي أبو علي- دار الفكر للنشر والتّوزيع- عمان- ط1- 1985.

9- الزركشي (الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله)- البرهان في علوم القرآن- تح: د.يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخران- دار المعرفة-بيروت-1994.

10- الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود) - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل – دار الفكر- دمشق-

11- السكاكي (أبو يعقوب يوسف) - مفتاح العلوم – دار الكتب العلمية – بيروت – دت.

12- القزويني (جلال الدين) – الإيضاح في شرح التّلخيص(ضمن شروح التّلخيص)- مطبعة البابي الحلبي- دت.

13- الكازروني (أبو الفضل)- حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي- مطبوع بهامش تفسير البيضاوي- دار صادر بيروت- دت.

14- المغربي (أبو يعقوب) – مواهب الفتّاح (صمن شروح التلخيص)- مطبعة البابي الحلبي- دت.
15- النّسفي (الإمام عبد الله أحمد بن محمود) - مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل (المعروف بتفسير النّسفي)- مراجعة وضبط الشيخ إبراهيم محمد رمضان- دار القلم- بيروت- ط1-1989